اقتصاد

الانتهاء من مسودة قانوني ضريبة المبيعات والدخل.. والتطبيق ممكن بداية ٢٠٢١

وزير المالية لـ«الوطن»: رجل أعمال يستورد مواد غذائية بـ٩ مليارات ليرة سنوياً قدم بيانات بأنه خاسر كي لا يدفع ضرائب

علي نزار الآغا- عبد الهادي شباط

رجل أعمال من كبار المستوردين في سورية، تبلغ قيم إجازات الاستيراد باسمه نحو ٩ مليارات ليرة سورية سنوياً، خلال السنوات الثلاث الماضية، يقدم بيانات للمالية بأنه خاسر، كي لا يدفع ضرائب، علماً بأن جلّ مستورداته مواد غذائية مطلوبة من السوق، وتاجر آخر يدفع ١٥٠ ألف ليرة سنوياً في حين حجم عمله الحقيقي كبير جداً، وهذه ليست حالات استثنائية.

هذا ما كشفه وزير المالية مأمون حمدان خلال حديث مع «الوطن» مؤكداً أن كل ملفات التراكم الضريبي عن الأعوام السابقة التي تعود للعام ٢٠٠٨ وما قبل أحياناً، والتي تقدّر بمئات مليارات الليرات سوف تعالج هذا العام، وإيراداتها سوف تكون المصدر الرئيس لتمويل زيادة الرواتب الأخيرة.

كما أكد أن لا فاتورة صحيحة تصدر في البلد، باستثناء بعض الحالات، وخاصة في القطاع العام، مبيناً أن الخلل متبادل، فالنظام الضريبي القائم معمول به منذ العام ١٩٤٩ وهناك ٢٧ تشريعاً للضرائب، لم يتم تحديثها، ونسب الضريبة العالية وغير المواكبة للواقع الاقتصادي، كل ذلك أسهم في عملية التهرب الضريبي والتحايل على المالية، كذلك لا يفصح العديد من التجار وغيرهم من المكلفين عن حجم أعمالهم الصحيح، وبعضهم لا يدفع أبداً لكونه يظهر في البيانات أنه خاسر، وهذا ما سوف يتم وضع حدّ له عند بدء تطبيق النظام الضريبي الجديد المتوقع أن يكون خلال العام المقبل، وممكن في بدايته.

طبعاً، طال الحديث والانتقاد فيما يخص مشروع تطوير النظام الضريبي في سورية، الذي أفرد له لجنة موسعة، منذ سنتين، ولا معلومات حولها تخرج للإعلام سوى أنها لم تجتمع منذ عام، الأمر الذي أوضحه الوزير حمدان بكشفه عن إنهاء الجانب التشريعي الخاص بضريبة المبيعات التي سوف تحل محل ضريبة الإنفاق الاستهلاكي، وكذلك الأمر ضريبة الدخل، وما يتم منذ فترة هو اجتماعات مع اللجان الفنية الخاصة بإعداد النظام المعلوماتي والبرمجي للضريبتين، اللتين سوف تلغيان كامل التشريعات الضريبية الموجودة حالياً، مبيناً أن مهندسي معلوماتية بمساعدة مركز البحوث العلمية يعملون على الموضوع، وقد وصل إلى مراحل متقدمة، وممكن تطبيقه بداية العام القادم، مبيناً أن الاجتماعات الفنية لا تتطلب حضور أكاديميين من قانونيين واقتصاديين لكون الجانب التشريعي انتهى تماماً.

وكشف حمدان عن بعض التفاصيل في ضريبة المبيعات، التي تحلّ كامل مشاكل الإنفاق الاستهلاكي، وغيرها، إذ هناك اتجاه لفرض ضريبة على المبيعات النهائية يدفعها المستهلك، بنسبة بسيطة، وفي حدها الادنى، وممكن أن تكون بين نصف بالمئة و١ بالمئة، وسوف يتم ردّ الضريبة للمستهلك على المواد الأساسية، بهدف تطبيق العدالة الضريبية، وهذا ما يضمن التحصيل الضريبي، وتخفيض التهرب إلى أدنى حدوده.

مبيعات ودخل

بين الوزير حمدان أن ضريبة المبيعات تعتمد بشكل رئيس على الفاتورة، وترتبط بشكل رئيس مع تطبيق منظومة الدفع الإلكتروني، وهو ما يتم العمل عليه هذا العام، لكن تم إعداد ضريبة المبيعات بحيث يمكن تطبيقها على الدفع الإلكتروني والدفع الكاش التقليدي، وسوف يتم إطلاق العمل بها بغض النظر عن تاريخ تفعيل الدفع الإلكتروني، مع إمكانية ربطها بالمنظومة بأي وقت، وسوف يتم تفعيل النظامين، التقليدي والإلكتروني خلال الفترة الأولى ريثما تتسع دائرة تطبيق الدفع الإلكتروني.

أما بالنسبة لضريبة الدخل، فهي تعتمد بشكل أساسي على منظومة الدفع الإلكتروني، لكون كل الفواتير مؤتمتة وواضحة، ويمكن تدقيقها من ضريبة المبيعات، وبالتالي تصبح الإيرادات واضحة، يصعب التلاعب فيها، ويبقى موضوع النفقات فيه هامش ضيق للتلاعب، فكل فواتير الاستيراد وتأمين المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج مؤتمتة، ويبقى التلاعب محصوراً بعدد العمال والرواتب، وعليه يتم تقدير صافي الربح بشكل أكثر دقة، وبشكل حقيقي، وعليه تفرض الضريبة بنسبة مشجعة ومحفزة لدفعها.

وبين الوزير أنه في حال كشف ٧٠ بالمئة من الإيراد الحقيقي للمكلفين بضريبة الدخل، يمكن تخفيض نسبة الضريبة إلى النصف وأكثر، وهذا وعد، ويتم العمل عليه.

وكشف عن دراسة العديد من الملفات حالياً، وخاصة المتعلقة بدعم الصناعة والإنتاج، منها إعادة رسوم استيراد خطوط الإنتاج للصناعي عند بدء التأسيس، وهذا لا يتطلب تشريعاً جديداً، بل ممكن عن طريق صندوق دعم الصادرات والإنتاج المحلي على هيئة دعم.

كذلك الأمر، تتم دراسة موضوع الرسوم والإضافات غير الجمركية التي تضاف على الرسوم الجمركية والتي يبلغ عددها أكثر من ٥٠ تشريعاً، إضافة لتعديل في شرائح بعض المواد المتعلقة بالإنتاج، من خلال تخفيضها من شريحة ٥ بالمئة إلى ١بالمئة، ومن ١٠ بالمئة إلى ٥ بالمئة.

فضح المتهربين

افتتح الوزير أمس دورة مراقبي الدخل في مالية دمشق، التي ركز فيها كثيراً على ضرورة رفع الوعي الضريبي، إذ إن البداية تكون من المراقب والدوائر المالية التي تمثل نقاط التماس مع المكلفين عبر حسن التعامل معهم، وتحديث الخدمات ورفع جودتها، وقال «إن مشكلتي مع المراقبين في الدوائر المالية أكثر من المكلفين الذين يتهربون، لأن جزءاً من مراقبي الدخل في هذه الدوائر فاسدون ومنهم من يدرب المكلف على أساليب التهرب».

واستغرب وزير المالية من توجه بعض المراقبين لتقدير الضريبة على المستوردات، «وهو أمر غير طبيعي ولا يمكن القبول به».

وبين أن الدفع الإلكتروني والتوسع في أتمتة الأعمال يسهمان بشكل فعال في تخفيف معدلات التهرب الضريبي، وتحقيق حالة أوسع من العدالة بين المكلفين، مؤكداً أن العدالة الضريبية هي أحد المفاتيح المهمة في محاربة التهرب الضريبي، خاصة عندما يشعر المكلفون من النشاط نفسه بأن تكاليفهم متشابهة، فيتعزز عندهم حافز الالتزام واعتبار هذه الضرائب عادلة وهي من حق الدولة وهي واجب وطني.

واكتفى مدير عام هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس بشكر الوزير على افتتاحه للدورة، مؤجلاً حديثه للجلسة الثانية في الدورة مع مدير مالية دمشق محمد عيد، واقترح مدير مالية ريف دمشق عامر مكي أن تنشر أسماء المتهربين ضريبياً خاصة من كبار المكلفين، الذين يتم ضبطهم بقرائن موثقة، في وسائل الإعلام، وهو يمثل عقوبة قاسية للمكلفين خاصة منهم التجار والصناعيين لأنها تؤثر في سمعة منتجاتهم في السوق، بينما لابد على التوازي من نشر أسماء بعض المكلفين الملتزمين كنوع من التحفيز، إضافة لنشر التكاليف التي يحددها مراقبو الدخل بشكل علني لمنع حالات التلاعب والمساهمة في توحيد وعدالة التكاليف.

- توجهات لتكون نسبة ضريبة المبيعات بين نصف و١ بالمئة وسوف تردّ لمستهلك المواد الأساسية
- دراسة لإعادة رسوم استيراد خطوط الإنتاج للصناعي عن طريق صندوق «هيئة الصادرات»
- مدير مالية ريف دمشق يقترح: نشر أسماء المتهربين ضريبياً في وسائل الإعلام

التعامل بالدولار ضمن المناطق الحرة مسموح.. ودراسة لإحداث فروع لمصارف وشركات الصرافة

درويش لـ«الوطن»: حاكم المركزي أكد لنا إمكانية تمويل المستوردات من شركات الصرافة للمواد التي يمولها المصرف

رامز محفوظ

صرّح رئيس اللجنة العليا للمستثمرين في المناطق الحرة فهد درويش لـ«الوطن» بأنه يمكن للمستوردين تمويل إجازاتهم من شركات الصرافة المرخصة وذلك للمواد التي لا يموّلها مصرف سورية المركزي.

وأكد درويش أن حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرفول أكد ذلك الأمر خلال اجتماعه مؤخراً مع مدير عام المؤسسة العامة للمناطق الحرة إياد كوسا وأعضاء اللجنة العليا للمستثمرين.

وأوضح أن الحوار مع الحاكم تركز بشكل أساسي على موضوع المنطقة الحرة، بحيث يكون التبادل والتعاملات بالعملات الأجنبية بين المستثمرين داخل المنطقة الحرة مسموحاً، مبيناً أن المرسومين ٣ و٤ لا يشملان المناطق الحرة لأنها تعد كلها شركات أجنبية ولو كان المستثمرون فيها سوريين.

ونوه بأن الحاكم وعد المستثمرين والمعنيين في المنطقة الحرة بالعمل على إعادة فروع المصارف الأجنبية والعربية إلى المناطق الحرة، لافتاً إلى انه كان يوجد ٧ مصارف في المناطق الحرة قبل عام ٢٠١٢، حيث صدر حينها قرار بإيقاف هذه المصارف، أما اليوم فلا يوجد سوى بنك واحد.

وأشار إلى وجود دراسة حالياً تتم بين المنطقة الحرة والمصرف المركزي بخصوص إعادة تفعيل هذه المصارف في المناطق الحرة لأنها ستخدم الوضع الاقتصادي في سورية، وخصوصاً في ظل العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية، كاشفاً عن مطالبات عدة من المنطقة الحرة لإعادة تفعيل هذه المصارف وانشاء شركات صرافة في المناطق الحرة.

وهدف الاجتماع لمناقشة آلية العمل في المناطق الحرة في ظل قوانين الرقابة على القطع الأجنبي وطبيعة التعامل بين المستثمرين مع الداخل والخارج، إذ أوضح الحاكم خلال الاجتماع أن المرسومين رقم ٣ و٤ لعام ٢٠٢٠ قد صدرا بهدف تشديد العقوبة على المتعاملين بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات في تسوية المعاملات التجارية أو التسديدات النقدية سواء باستخدام القطع الأجنبي أو المعادن الثمينة، وعلى من ينشر أو يذيع أخباراً ملفقة أو كاذبة بغرض إحداث تدنٍ أو عدم استقرار في أوراق النقد الوطنية أو أسعار صرفها المحددة بالنشرات الرسمية أو لزعزعة الثقة في نقد الدولة وسنداتها.

كما تم التأكيد على خصوصية العمل في المناطق الحرة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة فيها من حيث معاملة المستثمرين معاملة الشركات الأجنبية، وبالتالي عدم خضوع النشاطات الاستثمارية المرخصة لهم، في تعاملاتهم الخارجية، أو فيما بينهم داخل المناطق الحرة، لأنظمة الرقابة على القطع الأجنبي.

أما في حال تعاملاتهم مع الداخل والمستهلك المحلي فإنهم يخضعون لأنظمة الرقابة على القطع الأجنبي المُتبعة في أراضي الجمهورية العربية السورية.

وتم الاتفاق على دراسة إحداث فروع لمصارف عربية وأجنبية في المناطق الحرة وفق ما كان معمولاً به سابقاً وبما ينسجم مع نظام الاستثمار فيها، إضافة إلى دراسة إحداث شركات صرافة لتقديم الخدمات اللازمة للمستثمرين وتسهيل عملهم الاستثماري ووضع تعليمات وضوابط لذلك بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي.

وخلال الاجتماع أكد مدير عام المؤسسة العامة للمناطق الحرة ورئيس اللجنة العليا للمستثمرين ضرورة التقيد التام من قبل المستثمرين بالقوانين والأنظمة النافذة، وذلك في ظل حرص الحكومة الدائم على دعم المستثمرين في المناطق الحرة والاستمرار بتقديم جميع التسهيلات لمزاولة أنشطتهم الاستثمارية بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية.

وكان الحاكم قد اجتمع أيضاً مع اتحاد غرف التجارة، إذ أكد تعاملات التجارة الخارجية تخضع لأنظمة القطع النافذة ويمكن للتجار الحائزين إجازات استيراد التعامل بالقطع الأجنبي من حيث التمويل من المصارف أو مؤسسات الصرافة أو من مواردهم الذاتية، أو بيع القطع الأجنبي أو شراؤه ضمن القنوات الرسمية فقط، وتقوم الضابطة العدلية لدى المصرف المركزي بالتنسيق مع وزارة الداخلية وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتطبيق المرسومين، ويمكن مراجعة مصرف سورية المركزي عند وجود أي شكوى بهذا الخصوص.

وبحسب ما نشره المصرف على صفحته الرسمية عبر «فيسبوك»، فقد تم النقاش حول الإجراءات التيسيرية للعمل التجاري من خلال تسهيل الإجراءات المصرفية وعمليات التمويل وتخفيض العمولات على التحويلات المالية والمواد الخاضعة لقرارات التمويل والمسموح استيرادها، إضافة إلى المعوقات التي تعترض التعاملات التجارية.

بدورهم أكد أعضاء الاتحاد على أهمية المرسومين٣ و٤ وتطبيقهما، مبدين استعدادهم للتعاون مع المصرف المركزي في معرض تنفيذ قراراته، وعلى حصر التعامل التجاري ضمن القنوات الرسمية بما يدعم الاقتصاد والعملة الوطنية.

نافذة واحدة في «الشيخ نجار» قريباً

علي محمود سليمان

صرح مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب حازم عجان لـ«الوطن» أن خدمة النافذة الإلكترونية للمستثمرين في المدينة ستطرح قريباً، وقد وصل المشروع إلى مراحله الأخيرة بتجهيز الموقع وإدخال البيانات، وذلك لتقديم الخدمات للمستثمرين عن طريق شاشة تفاعلية من دون وجود الموظف، وذلك ضمن خطة المدينة لزيادة التسهيلات للمستثمرين والصناعيين.

وستقدم النافذة الإلكترونية كل ما يتعلق ببيانات الملكية للمستثمر وإدخال وإخراج البضائع، والاستفسار عن وضع الصناعي من حيث الأقساط المسددة والغرامات وتواريخها والمستحقات عليه، بحيث يقوم الصناعي بطلب البيانات عن طريق الشاشة التفاعلية ضمن المدينة لمنحه الأوراق المتضمنة البيانات بشكل فوري دون الحاجة للانتظار أمام الموظفين وتقديم الطلبات وما ينتج عنه من روتين وتأخير في الوقت.

ولفت عجان إلى أن عدد المنشآت المنتجة حالياً ضمن المدينة وصل إلى ٦١٥ منشأة في جميع القطاعات من هندسية وكيميائية وغذائية ونسيجية، مبيناً أن هناك توسعاً في محطات الكهرباء، بوجود ثلاثة مشاريع كهربائية يجري العمل عليها لإيصال الطاقة الكهربائية لجميع المنشآت المنتجة، إذ كانت خطة المدينة إيصال التيار الكهربائي لاستهداف المنشآت المنتجة جغرافياً، وبعد تنفيذ هذه المشاريع الثلاثة ستصل الكهرباء إلى جميع المنشآت، حيث إن المنشآت الـ٦١٥ المنتجة تصل الكهرباء إليها بنسبة ٩٧٪، وبعد الانتهاء من المشاريع الثلاثة ستكون النسبة مئة بالمئة.

وبيّن عجان بأن العديد من الصناعيين الذين خرجوا من المدينة بانتظار إعادة افتتاح المنافذ البرية والجوية للعودة إلى المدينة لإعادة تشغيل منشآتهم الصناعية، علماً بأن فتح الطرق بالإضافة إلى إعادة افتتاح مطار حلب الدولي سوف ينعكس بشكل إيجابي جداً على المدينة الصناعية والمنشآت المنتجة فيها، بحيث يزداد الإنتاج ويمكن إعادة التصدير بشكل قوي.

ونوّه بأن جزءاً كبيراً من الصناعيين الذين خرجوا من الشيخ نجار الصناعية وأقاموا استثمارات في مصر والأردن وتركيا على تواصل مع المدينة للعودة إليها، عدا عن الصناعيين الذي انتقلوا إلى محافظات أخرى ضمن سورية، وهم بانتظار العودة للمدينة، وللعلم فإن هناك نحو ٣٠٠ منشأة صناعية جديدة من أصل ٦١٥ المنشأة المنتجة في المدينة، والعدد الباقي هي منشآت تم إعادة تأهيلها وصيانتها وإدخالها في الخدمة.

وفي سياق متصل أشار عجان إلى أن المياه الصناعية ستصل قريباً إلى المدينة حيث تم الانتهاء من المحطات وإيصال الكهرباء إليها وبانتظار تأهيل الجسور الموجودة على القناة المغذية لحلب لإعادة ضخ مياه الفرات، وبالتالي وصول المياه الصناعية إلى المدينة والتي تخدم جميع المنشآت الصناعية.

لفت عجان إلى أن المدينة استلمت الدراسات لإقامة المنطقة الحرفية والتي ستؤمن ٥٥٠ مقسماً لحرف الحدادة وما يتعلق بها، لكونها أكثر حرفة تحتاج إلى مقاسم حرفية ضمن المدينة، حيث تم إعداد دراسات بمعايير دقيقة وعالية الجودة، وذلك بالتزامن مع التحضير للمرحلة الثانية لإقامة مدينة المعارض ضمن الشيخ نجار الصناعية، كما سيتم الطرح على الشركاء لتأسيس شركة مساهمة لإقلاع مدينة المعارض.

فقر في مشاريع الطاقة الشمسية بطرطوس.. ١٢ مشروعاً لكن باستطاعات متواضعة

الوطن

مع ارتفاع عدد ساعات التقنين الكهربائي بسبب نقص الغاز الذي يشغل الكثير من عنفات التوليد وحصول مشكلات عديدة في محطات التوليد التي تعتمد على الفيول.. تزداد الحاجة للتوسع في مشاريع الطاقات المتجددة من أجل تأمين مصادر تمويل أفضل بيئياً واقتصادياً وديمومة، وضمن هذا الإطار بلغ عدد مشاريع الطاقة الشمسية في محافظة طرطوس اثنين وأربعين مستثمراً تقدموا بطلبات للاستثمار في مجال الطاقة الشمسية بطرطوس.

وبلغ عدد المشاريع التي تم تنفيذها وربطها مع الشبكة في عام ٢٠١٩ نحو ١٢ مشروعاً لكن باستطاعات ليست كبيرة وأقل من المطلوب بكثير وهناك عدة طلبات جديدة تم تقديمها من أشخاص لتنفيذ مشاريع لتوليد الطاقة استطاعتها بحدود سبعة آلاف كيلو واط إضافة لعدة مشاريع حصلت على رخص لتوليد الطاقة وتم إبرام عقود شراء مع أصحابها تبلغ استطاعتها نحو أربعة آلاف كيلو واط.

وأكدت شركة كهرباء طرطوس أن كمية الطاقة المشتراة من هذه المشاريع بلغت حتى شهر تشرين الثاني الماضي ٦,٢ مليون كيلو واط ساعي، أما المشاريع المرخصة وقيد التنفيذ عددها ٦ باستطاعة ٣٧٠٠ كيلو واط ساعي والمشاريع قيد الترخيص عددها ٧ باستطاعة ٦٧٣٠ كيلو واط ساعي وفي السياق نفسه شهدت كلية الهندسة التقنية بجامعة طرطوس إنجاز بحث علمي نوعياً في مجال الطاقات المتجددة يعتمد على التقانة الحيوية في معالجة زيت الجوجوبا لاستخدامه في تشغيل محركات الديزل، وهي طريقة حديثة لم يسبق اعتمادها.

وذكرت رئاسة الجامعة أن عنوان البحث هو «تحسين الخصائص التشغيلية لزيت الجوجوبا لاستخدامه في محركات الديزل» وهو لطالب ماجستير الطاقات المتجددة المهندس حسان عروس، حيث يهدف فريق البحث إلى تحسين خصائص زيت الجوجوبا لاستخدامه في تشغيل المحركات بوصفه وقودا حيويا متجددا، بخلاف الوقود الأحفوري الذي تشير التوقعات إلى احتمال نضوبه بشكل متسارع في ظل ازدياد الاستهلاك العالمي له.

وفي حديثه حول البحث، أكد الباحث أهمية استثمار الطاقات المتجددة كالشمس والرياح والمياه والكتلة الحيوية ومنها نبات الجوجوبا الذي ينمو في المناطق الصحراوية، والذي تم استيراد بذوره وزراعته في سورية لأغراض بحثية، حيث حالت ظروف الحرب دون إمكانية زراعته في البادية ، فتمت الزراعة بنجاح في مشتل الثورة بطرطوس.

وعن خطوات الدراسة التي قام بها الفريق، يوضح الباحث أنه تم جمع بذور النباتات واستخلاص الزيت منها عن طريق المذيبات والعصر، واعتماد طريقة العصر فيما بعد ، ثم المعالجة باستخدام خلاصة حيوية، وهي عبارة عن مادة سائلة تحتوي كائنات دقيقة نافعة مولّدة طبيعيا، مبينا أن هذا الأسلوب غير مسبوق عالميا، فالأسلوب الشائع يعتمد معالجة الزيت كيماويا من خلال (الأسترة).

ويشير إلى أن معالجة الزيت بهذه التقنية الجديدة أدت إلى تحسين خصائصه، حيث جرت دراسة الخصائص الفيزيائية للزيت المعالج لاختيار نسبة المعالجة الأمثل، ثم إضافته إلى وقود الديزل بنسب مختلفة لاختيار نسبة المزج الأفضل، التي أعطت بدورها خصائص وقود مطابقة للمواصفات القياسية السورية فيما يخص الديزل، إذ اتضح أن نسبة ٨٢ بالمئة من وقود الديزل مقابل ١٨ بالمئة من الزيت المعالج، حققت الخصائص الأفضل للاستخدام في المحرك.